

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
 وصهر الولد المسكين أحمد بن محمد بن الحسن المصطفى
 من بعض الطبقة المحققين والعلماء الذين رضي الله عنهم
 أكثر العلماء وأكثر الناس في الأمور التي ربه وغيبها وكثرة ما يبرهنون عليها حتى كانت عنه من المسائل ^{القطعية}
 بحيث كان أكثر من غيره من المحققين المدققين إذا سمع شيئا من ذلك أو رآه تلقاه بالقبول ولم ينظر فيه
 ولم يثبت بولاه أدلة ولم يفهم ذلك من أن تلك المسائل التي اعتمدوا عليها مع أدلتها الثابتة عليها إذا رجع
 النظر إلى الأدلة العقلية والنقلية خصوصا ما دل عليه الكتاب والسنة من النظر إلى آياته في الآفاق والنفس
 خصوصا ما قصده الله البدر محمد وآله الطاهرين ^{عليهم السلام} من قول الصادق عليه السلام العبودية جوهرة كنهها
 الربوبية فما فقد في العبودية وجه في الربوبية حال الله سبحانه وآياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يبين لهم أنه الحق الأول
 يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ويعني موجود في غيبك وحضرتك ^{أي} وقوله ما كلفهم قوله بأدنى كلمة أدق معانيه
 فهو مخلوق في ملكهم مردود إليهم وقد قول الرضا عليه السلام لا يعلم الله ما لا يعلم إلا بما هيئنا
 وأما في ذلك إذا تدبر ما بين له بطلان ما اعتمدوا عليه من جهة القطع واليقين لا بما في ذلك إلا ما يعرفه أو
 جاءه من الله تعالى فثبت له من آياته في ذلك أفهام التي فلا ينكر بعض الأدلة الدورية التي يقطع
 بها ما منصف طالب الحق وليس له الحق إلا الضلال وفيه الله قصة السبيل وحسبنا ونعم الوكيل محمد

ذكرنا واشترنا اليه في الحكماء والعلماء المتأهلين المحققين بغير التبريد قال رحمه الله في الجواب عن المقدمة
اعتبار ان ينقطعان بانقطاع الاعتبار وقال العلامة اي ردة في شرحه ان اول المحققين الى
ان القدم والقدم ليس من المعاني المحققة في الاعيان وذهب عبد الله بن سعيد من المتأخرين الى انها صفات
زائدة ان على الوجود والشيء خلاف ذلك وانما اعتبار ان غلبان بغيرها انما من عند مفاسد متبني الغير اليه
لانها لا كانت شيئين نزم التسلسل فان الموجود مكرر منها اما ان يكون قد با او حادثا فيكون للقدم
وكذا حدوث هفت بر بعضان بغيرها العقد وينقطعان بانقطاع الاعتبار الحق وهذا جواب
مقتدر وان يقال اذا كان القدم والحدث امرين شيئين في العقد لكن عرض القدم والحدث
ولم يورد المحدث والتسلسل فيقرر اجواب انما اعتبار ان غلبان ينقطعان بانقطاع اعتبارهما
اشهر وقال المتأخر بعد ذلك ولا يقتصر الحادث الى المادة والمادة والاشياء التسلسل والاشياء
ذهب الفلاسفة الى ان كل حادث ميقود باو ومة لان كل حادث ممكن في الماضي بنوعه وعرضه
له في الماضي وليس محذور لا تنفاه فهو شئ هو المادة ولان كل حادث يسبقه عدمه يسبقا لا بما هو المتأخر فاقتر
بالزمان وهو يسبقه عن شئ في زمان الابد لان باطلان لانه يوزن منها التسلسل لان المادة ممكنة في الماضي
منها في الماضي فيكون مادة اخر عما قد يتبين ان الامكان غير لانه لو كان شئيا كان ممكن فيكون له
امكان ويوزن التسلسل والزمان يتقدم اجراء بعضها على بعض هذا النوع والتقدم فيكون للزمان
هفت اشهر اقول في التسلسل القدم والحدث من المتأخرين المحققين في الاعيان لان القديم ان لم يتحقق التصرف في القديم
في الخارج لم يكن قد با والحادث اذا لم يتحقق في الخارج لم يكن حادثا ولا يوزن في حقيقة كونه متفردا

بنفسه غير منصف في القوة ولا تحققة لغيره بل صدق تحققة بثبوت وجوده في موصوفه ومعروضه ولو كان لا يتحقق
ثبوت الشر وحققة في الخارج الا اذا كان منفردا عن غير مستغلا بنفسه غير منصف لغيره والافضل اعتبار
جميع صفات الواجب تعالى كالحلم والقدرة والقدرة والسميع والبصيرة اعتبارا بانه لا يتحقق لها في الخارج مع انها
عين ذاته وليست منفردة عن ذاته بل صفات متحدة بذاته مع ان لا يقول الصواب شيئا من صفاته الدائمة ^{اعتبار}
لا يتحقق لها في الخارج كيف وهر عن الكمال موصوفا بالثبوتية بمعبراتها بثبوتها في الخارج لانه لا يمكن والاعتبار فعله
قد مشروا واهل فان كان لو فرض تحقق قدمه وثبوتها في الخارج لم يزد الشد المحال لزم التساوي مع تحقق
وجوده اذ يزم ان يكون للوجود وجود فان قيل الوجود وجود متيق فلا يزم وجودا غير نفسه فلما كذلك القدم
فانه قدم بنفسه فلا يزد لزم قدمه غير نفسه وكذلك بصفات الازل من محوه والعلم والسمع والبصر والقدرة
وما شبه ذلك واعلم ان الاشياء لا يخرج شئ منها عن احد الصفات اما الشئ فيقدم او الاتصاف به وش
ثم الاتصاف لا يخلو اما ان يكون الاتصاف بوصف ثبوت متحقق في الخارج او بوصف اعتبار لا يتحقق
في الخارج وانما اعتبر ثبوتها في الذهن فان كان الاتصاف بوصف ثبوت متحقق في الخارج كالمنصف بالقدم اذا
كان ثابتا له موجودا معه قدرا ولو كان ما انصف به انما ثبت في نفسه ويتحقق ذاتا لا ضرر بما لم يكن ^{اعتبار}
قدرا بل يكون الذهن كاذبا والموصوف في ذلك بخصوص الذهن حادث كما اذا اعتبرت كون زيد قدرا فانه
في منصف بالقدم في الذهن مع انه حادث لم يجعله اعتبارك قدرا وكذلك الكلام في الآثار فان لا
واحد وان لم يثبت لزيد مثلا في الخارج ويتحقق بحيث يكون الاتصاف بالامكان اتصافا حقيقيا وجوديا
ويكون للموصوف وجود متحقق في الخارج كوجود زيد في مطلق التحقيق لم يكن زيد ممكنا وان ثبت له الامكان في الال ^{اعتبار}

يكون فيها واجبا اذ لا واسطه من الوجوب والامكان الا في ما ذهب اليه المعتزلة من ان ثابت احوالها قد يتغير
لا حاشية فاذا اعتبر الامر بالامكان لم يكن الامكان موجودا في الخارج كان اعتبارها كاذبا كما لو اعتبر لم
الوجوب فان الذين انما كان كاذبا حين اعتبر الوجوب لم يزلان الوجوب لم يثبت لم يزد في الخارج وانما
انقص به في ذاته من خاصته فكل ذلك اذا اعتبر الامكان ولم يكن موجودا في الخارج لم يزد ولو لم يزد في نفسه انما اذا
فمن نفس الامكان والحدوث والعدم وما اشبهها توهم فاسد وضال كاسد اذ لا فرق بين تحقق الحدوث
الوجوب والعدم وبغير الصفات الواجب الكليات كالسمع والبصر والجمرة والعلم والقدرة والكثافة و
والحرارة والسكون وما اشبه ذلك فان لم يثبت شئ منها فارجح ولم يتحقق لم يكن الموهوب فيه متصفا بشئ لان
ما لم يثبت الا في ذاته ليس شئ في الخارج فافهم في قول المحقق الطوسي في التجريد والعلامه الحلي في شرحه ان القدم والحدوث
اعتباريان ينقطعان بانقطاع الاعتبار والعق والآنزم التمسك بالمال فان الموجود منقطع منها اما ان يكون
قدرا او عاذا فما يكون للقدم قدم وكذلك الحدوث هو ليس بصحيح لما قدمنا من انه يوزن ذلك على ما هو متحقق
في الخارج ثابت بلا امشال فيلزم ان يكون له وجود ولو وجوده وجود وهكذا في نفسه والآنزم اهم بالاعتبار في الخارج
لزم التمسك بوجههم في نظره في الوجود لا في قدره على التزام التمسك به ولا ينفعهم الاعتبار فيها جوده فيه
كما تقدم لان القدم قاعته هم بالانقص بشئ ولو انقص بشئ لم ينقطع بشئ صورهم كما لا ينقطع غير زيد
بما ينقطع في صورهم لغاها يكون غيبا ما او ما يتغيرونه فاذا قطعوا التمسك كان زيد قهرا او اما الذي
في عقولهم وينقطع ليس هو زيدا الموجود فارجح وانما هو الصورة المنعزلة من زيد الذي في الخارج فانها هي الصورة
انها في الغرض اذ فيهم بانفعال صورهم وينقطع عنها الغرض بانقطاع صورهم ولا يختلف حال زيد الغرض

في الوجود

والفقر بالقل الاعتراف والقطعه وقول العلامة في الشرح لكن عروض القدم واحد وثلاث عليها ليس نعيم لان المعزول
عن القديم والحادث الذي ينشأ اذا عرض عنه القدم واحد وثلاث النشأان الاعتراف بان لا يكون مقتضيا
لان بعرض القدم واحد وثلاث الخارجين عن القدم واحد وثلاث الخارجين الا اذا كان القدم واحد وثلاث النشأان
ومعروضها انشأها الله من الصادق فلم يصلها انما رتبة الشرح في انشأها ليكون ما في الله من فقر عا
بنية عن اصله انما جبر وطلا انشأها من حيث خضه انما جبر في حيث دعور ان القدم واحد وثلاث النشأان
من التبع امور متخففة في الخارج وبودته لا ضد عقيب ربه وايضا قول المحقق الطوسي في من المحرم كاقدم نفعه ولا يقف
الحادث الى المادة والمدة والآن في التسلسل قول العلامة في ذهاب الفلاس الى ان كل حادث مسبوق
بما دونه وانه لان كل حادث ممكن وامكنه ان يكون في نفسه فانه تقدم من الذي قبله في عدم
لان قوله لا رد كلام الفلاس ليس صحيح واليه يبدل ان الذين ذكرها الفلاس لم يباطنوا ان كانوا
بنشأان عن البعث المستند الى الجاهلية بالترتيب حسن فان قوله فيهم منها التسلسل ليس صحيحا بل
الحكمة في ذلك الجاهلية بالترتيب حسن ليس لطف حسن وصح تبيينه فانه قد قلنا ان المادة اصلها الا
كما سياتي فيها بعد هذا وعنه ظاهرا للبداهة ان الحادث انما كان امكنه ان يكون في نفسه مادته لا في نفسه
الحكمة ظهرت في الكون في جميع شئ في نفسه تكونها من الاسباب التي هي اركان مهيئت اعترضها لان الهيئتها
هي القابلة لغيرها في الاول الصورة النوعية كجميع اركانها ومودتها ومكملاتها لان المادة عند
الوجود هي الماء التي هي شئ من شئ من آدم الاول وهو المكنونات وخلق منه زوجة من حواء وهو
في نفس الامر بالنسبة الى المشبه الامكنه في المادة عند الالهي حقيقته في الفوائد عقده ونفذه في الصورة

هو الام فراجعه كجذباته الثامن لعكس الصورة النوعية في الفلج الاول هو الامكن في النظر ومنه لما
 لانه خلق منها كما خلق الانك من الكسور وصف الكسور جزء منه الشيء والامكن في لمجاظ الكسور هو اصدادة المكون
 صفت منه كما ذكرناه في الفلج منه انحر عثرة من الفلج وبلغ في المهرية والعيبة المعبر عنها بالفا بلبه هو وصف المكون
 كما تقول الوجود بلحاظ كنه الشيء هو اصدادة المكون الذي صفت المادة منه وبلغ في مهنته وفي بلبته هو
 فنقول في لفظ الكسور ما دونه من الوجود الموصوف في لفظ الصفة وجود ممكن هو الوجود الوصف والامكن في الوجود
 كلها بهذه النقط مثلا النار اصلها حرارة وبهية وصفها حرارة وبهية الا ان احمراره والبهية الموصوفة
 جوهران واهوارة والبهية الوصفان عرضان كما ان الوجود والامكن الذاتيان جوهران والوجود والامكن
 الوصفان عرضان والجوهر الاول خلق الاثر والعرض خلق الجوهر واول العرض المشبهة واول الجوهر المشبهة
 الامكن صفت بنفسها لا اثر غير نفسها وخلق الامكن من مهنته المشبهة فهو ناكبه لها مشرب باخلق من ضرب
 فهو ناكبه له وهو وان كان بمنزلة العرض بالنسبة الى المشبهة الا انه ذات بالنسبة الى نفسه فمذوقته وذوقته
 بغيره فمذوقته وجميع جرياته الاثبات وكل واحد صفت مادة حصنة من نوعه الواقع في رتبته وخلق نفسه
 من حيث هو حركي من صفته ورافع له واقواله واحواله صدوقا بلبته التزم مهنته بالبعث الاول والبعث الثاني في
 اشترت الماخذه اوله فاذا كرنا في بعض رتبته ووليد الرتبة في بيان بطلان دليل الحكم لانه يلزم منه
 لان المادة ممكنة فحدا امكنها مغاير لها فكون لها مادة اخرى هو الباطل لما بيننا من ان المادة اصلها الامكن
 وهو حصنة منه لا لا يخلق حد لا امكنها لان الامكن الذي هو محتمل في كسفه صفتها والصفة مشطرة على الموصوف
 والى بئى المادة هو الامكن الجوهر والمادة حصنة من هذا الجوهر كما تقدم فلا تكون المادة محلا له وقوله

أنا قريبن ان الامكان غير الحق وانا اقول أنا قريبن ان الامكان بثبوته وجوده ممكن متحقق ولا يلزم انه يكون
 له امكان اخر لانه امكان بنفسه فلا يلزم التسلسل وانا قلنا انه امكان بنفسه لانه في نفس الامر هيته المشبهة
 وناكبة في فهمها وهرش بر كاسه واما رفا كانه منها لانه يمكنه بنفسه واما محله واما انها به تنوقف
 ظهور كونها عليه كما عدم حال الشئ المميز بالمتفرد عن شئ المحصل للعدم التماثل اعلم ان المتكلمين انكروا كون الامكان
 النسبية امورا صريحة بزيوعوا انها اعتبارات ذهنية لا وجود لها في الخارج اما الاضافه فقد اجتمعوا على كونها
 كذلك بوجه الاول ان الاضافه لو كانت موجودة في الاعيان كانت حاله في محله ضرورة انها ليست بالامور
 الثابتة بنفسها ولو كانت حاله في محله كان كونها في المتخاض في اخر عارض لها معها ^{ان يكون} امر ايضا في محله ^{ان يكون} الكلام
 فيها كالكلام في الاول ولم يفسد وانه محال الثاني لو كانت الاضافه موجودة في الاعيان لزم ان يكون
 محله للحوادث وان لم يضر فالفهم مثله في الشرطية هو ان حادثة كبرت فان الله تعالى يكون موجودا معه في تلك
 المعية ايضا فادبر ما كانت موجودة قبل ذلك الوقت ويزول بعده فيكون البارز منه محله لتلك المعية المجردة
 التزم ايضا في الثالث لو كانت الاضافه موجودة في الاعيان كانت مثلك في كل امر الموجود في الوجود
 لما ثبت لغير الوجود وضمه مشترك بين الموجودات متميزة عنها بخصوصياتها واما به الاشتراك مغاير لما به الاشتراك
 واذ كان كذلك كان وجوده غير مهيئتها لكن الوجود مالم يتغير بتلك التخصيص لم توجد الاضافه في الاعيان ويكون
 ذلك التخصيص بغير وجود الاضافه لكن ذلك التخصيص فان لا توجد الاضافه في الخارج الا اذا وده الاضافه فيها
 والكلام في الاضافه الثانية كالكلام في الاضافه الاولى فليزمن ان لا توجد الاضافه في الالهي وجود الاضافه في الاله لانها
 لها وانه محال ولانه يلزم ان يكون للاضافه وجوده قبل نفسها وانه دفع في الاستحالة والجواب على الاول انه نقول لا نسلم

ان الامكان

ان الاضافة لو كانت محذرة كان حلها في المحذرة اضافة اخرى عارضة لها وانما يزم ذلك ان لو كانت الاضافة
مفهومها اخرى وراء الحلول ليس كذلك فان الباقية العارضة للموضوع مثلا مفهومها عين مفهوم العرض للموضوع
وليس لها مفهوم اخر وراء ذلك العرض للموضوع واذا كان كذلك لا يزم ان يكون العرض للموضوع
اخر للموضوع حتى يزم التسلسل وفيه نظر لان حلها في المحذرة شرط بوجودها وليس فيها وبين محذرها و
المشروط معا شرط والتسلسل وعن الثاني بان لعل الاسم صدق الشرطية وانما تصدق ان
لو كان محذرا قولنا ان الله موجود مع احواله المعين كونه موجودا مودة الزمان او في المكان وهو ممنوع فالتسلسل
فما يزمه غير ذلك من محذرة ذلك صدق الوجود عليه زمان صدق الوجود على غيره من احوالات وذلك لا يوجب
اضافة ولا نسبة فلا يزم قيام احوالات بذات الله وعن الثالث ان الاسم كون الوجود وصف
من جملة الموجودات وما ذكره التذييل عليه فذا اجبنا عنه دلالتنا على كون الوجود مشتملا على كل شيء لان اسم الله
يضم تقدم الاضافة عن نفسه وانما يزم ذلك ان لو كان مفهوم تقيد الوجود بالخصوصية بمفهوم
الاضافة وهو ممنوع من عينها مفهوم الاضافة ومفهوم ذلك التقيد واحد وفيه مخرجهم عن الوجود
الاول اسهل كلام المفصل اقول والنظر المدعى في الجواب عن الاول لا يوجب في الجواب لان المراد بالوجود
التدريسي شرط وجوده لمحل لا الوجود الذي يبحث في وجوده لمحل هو عين حله فيه فلا يكون الجواب
قدح واما في قولنا وجوده الذي به هو فليس مراد الذي ليس له مدخل في هذه الشرطية التي يزم فيها مخرج
مخبرة الوجود للحلول التسلسل اذ شرطية الوجود الذاتية لا يختص بالنسبة فله يكون مراد في الشرطية
واما الجواب عن الثاني فيجيبه فوجبه على ظاهر القول واما في حصة الامر فهو مشتملا على الثاني في

لان الاعتراض ينزعي كون القديم موجودا في الامكان وان وجوده مفهوم مدرك كوجود احواد ^{والمعنى}
 لا يشترك المعترض من وجوده ووجود غيره من خلقه في نفس الوجود ونفس المفهوم يجعله وجودا في نفسه
 مدركا محاطا في المعية لانهما متفرعان عن ذلك ووجه كون احوال مثل الاعتراض في الف دفع قوله
 بدعوى ذلك صدق الوجود عليه زمان صدق الوجود في غيره فوتر من الوجود والوجود كاد في الف
 واهوا بالشيء فبان انه كما لا يقع في ذاته المتعبر به بطلان المعية بوجه من الوجود وانما المراد بالوجود ^{الصدق}
 عليه زمان صدق الوجود في غيره هو المعنى الذي يخاطب به المكلفون الذين هو المعية عنه بالفارسية
 لانه هو الذي يتركه المكلفون ويعلمون منها ليس هو الوجود القديم المحمول لكنه كذا من سواه ^{الموجب} ومرارا
 في جوابه انه هو الواجب الحق ولذا قلنا انه مثل الاعتراض في الف ووجه كلامنا انه كما لا يقع
 بفعله وقبوله الفعلية والدليل على هذا انه عر وقلنا في كتابه من هم اباينا في الافاق وفي نفوسهم
 ولما نظرنا في الافاق راينا السراج وقرأنا ما ضرب الله فيه من الامثال والابيات فدا جميع
 المنبث في اجدران والبهوت قائمة به قيام صدور وفهم كثر لانه الاشعة كلها منبهة الى
 الشعلة المرئية والشعلة في الحقيقة ذلك من الله ان كل من كثر لانه الاشعة كلها منبهة الى
 فعلها فالاشعة قائمة بحركة فعل النار قيام صدور وبالذات المستنبط من فعل النار قيام كثر فليس في
 السراج شيء من الاشعة وانما منبهة في اجدر والبهوت لكنها منقومة بالشعلة المرئية فلا يكون في
 الاشعة فعل النار طرف عين والعدم وضحة ولم يكن منقوما بنفس النار قالوا راجع من الحرارة والبهوت
 احوالهم انهم الازل عز وجل والله المثل الاعلى وسن النار آية فعد الازل نعم والله ان المستنبط من النار

الخالق

آية نزل الانوار والوجود الممكن الرجوع الى والذبح من حيث هو نور جبره والاشعة مثالها نور
فالعبارة التي تحقق بها النسبة والاضافة انما هي من فاعله وهو هو الموحى اليه والاعية والشهادة
وهي نسبة اثره ثبوت المذهب وتزول بزواله واما الجواب عن الثالث فهو حسن في
كأثره من المفضل وان النسبة التي لا الزمان في هذه النسبة الى المكان والاعية ارض عليه الجواب
يعرف في تقدم وكذلك النسبة التي هي الى المؤثر فانه قال في الشرح المستمر بالمفصل الذي عليه ان تأثير الشيء
الشيء ليس امره غير انما هو اثره والمؤثر هو الاثر لو كان كذلك لكان عرضا قائما بذاته والمؤثر
والاثر ضرورة انه ليس جوهرا قائما بنفسه مما ينافي ذات المؤثر والاثر لو كان كذلك لكان
الشيء فيكون ممكنا لذاته معقرا الى المؤثر فيكون تأثير المؤثر فيه ايضا امرا اخر غير له والمؤثر
الكلام فيه كالكلام في الاول فيقدم التسديد وانما في الاثر اقول انما هو في المؤثر ولا يوجد الا عنه
الشرع في الفعول والمؤثر ذات بوجوده فائمه بنفسها والتاثير حركته والاقوم بنفسها فغيره
للمؤثر ذاتا واما وريثه فغيره اتحادا بعينه محض فاصح من غير الفعول فان المؤثر يوجد ولم يكن الاثر
لان الاثر مثل القيام والتاثير احداث الاثر فان كان احداثك القيام هو انت كان التاثير هو
المؤثر ولا شك في ذلك ولكن ثبوت مغايرته للمؤثر لا يستلزم التسديد لما في زامرا اخر انه
فعل والفعول كونه في غير نفسه من غير الفعل كما قال الصادق ع في قوله المشبه بنفسها وظل الاشياء
بالمشبه والفقهاء في الفعول على ان المصاحبة بحدوث الفعول بالهية وكحدث الهية بنفسها
فلا يستلزم مغايرة التاثير للمؤثر والاثر تسلا ولا دورا وقد بينا ذلك في الفوائد وشرعها

ذلك

وفي غيره ذلك مقوله الانفعال قال في الشرح المذكور لو كان مقوله ان يقع النهر عبارة عن قول
 الشئ شئ امر ازائه الكهان القبول عرفنا قائما بالمحتمل يكون موصوفة ذلك المحتمل بذلك القبول امر ازائه
 على ذلك القبول الكلام فيها كانه الاول ولزم التسلسل وهو محال فهذا جمع ولائقة الاعراض بالنسبة
 اقول في تقدم جوابي بان نقول له القبول زائد على الفهم وليس غير الموصوفه وعلى تسبب الفهم بغير
 للموصوفه موصوفه غير موصوفه كما بينا مرارا فلا يلزم التسلسل وقال في شرحه المذكور اقم الحياء
 على كون هذه النسبة امورا وجودية في الاعداد بان قالوا كون السوا فوق الارض ما مجرد اعتبار
 على اوامر عقلية في اربع والاول باطل لانه لو كان كذلك لكان هذا الحكم ثابتا قبل الفرض ولا اعتبار
 اللازم كاذب لان هذا المفترض سواء وجد الفرض ولا اعتبارا ولم يوجد ولا ان الفوقية محصل
 للشئ بعد ما لم يكن حاصله والفقوقية حصلت او بعد عدمها والاصل بعد عدمه لا يكون عدما والا لكان
 لغير التفرع عدما والبقوت عدما هذا خلاف فاعلم ان الفوقية صفة وجودية في الخارج وليست بغير
 معرضة للفوقية وهو محتمل حيث انه تلك الذات ليس امر مقولا بالقياس اليه غيره ومحتمل انه
 معرض للفوقية مقول بالقياس اليه الغير والفوقية عبارة لتلك الذات ولان الفوقية كانت بغير
 معرضة لغيره معرضة بغيرها وليس كذلك لان الشئ قد لا يكون فوقا ثم يصير فوقا بعد ما
 اعترضه وضع الفوقية باق في الابدان والفوقية غير حاصله حال عدمها فالفوقية حاصله لمعرضها
 هو القدر بما ذكره الامام واكتفاء ذكره والاثبات هو المطلوب وجه آخر وهو ان المفهوم من كون
 مؤثرا في غيره باطلا مع ان تلك الذات المنصوصه لانه يمكنه نفي تلك الذات المنصوصه

او

القول

الذي يؤول حكمه مؤثرة في الغير أو قابلية للمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم وليس امر أعدتها لأن قولنا
لشيء أنه مؤثر لنفسي لقولنا أنه ليس بمؤثر وقولنا ليس بمؤثر غير صدق في الأمر العدمي ومنافع
صدق الموجود في المعدم فتوازن وجوده وجوب كون أحد التقيضين وجوداً وانسحاباً
عكس ذلك هذا الوجه بعد ما طعننا بسنن المباحث انتهى وأقول ما ذكره الحكماء واللامام صحيح لا
فيه ولا عيب عليه إلا ما ذكره في الخصم من شبهة التبرك كآية رب الوجه الآخر الذي ذكره الحكماء أشبه
صحة وإسناد وضوحاً نعم فيها ذكر اللام والحكماء لو كانت نفس معرضة لغير الوجود معرضة لغير الوجود
اعتراضاً وإوانهم عندهم على اصطلاحهم يطلقون الاتحاد على اللازم صواباً واعتباراً بالضرورة وإن
كانت في نفس مغايرة لغيره وهذا وإن كان غلطاً منهم وباطلاً إلا أن ذلك غير ملزم لهم لأنهم
لا يسمونه فانهم يقولون أنك إذا تصورت صورة زيد في خالك كانت حال تصورك لها متحدة
بنفسك بحيث تصور نفسك كما عرفت فكذلك إذا ذهبت عنها زالت الصورة عندهم ولا يبرهن زوالها
زوالاً ملزوماً الذي كانتم حال التصور لنفسه وهذا كله باطل وما ذكره اللام والحكماء هنا محقق
أن الفوقية إذا كانت نفس معرضة لغير الوجود واللام تكمن نفساً بغير غيره لأن كونها نفساً
إن كان في الواقع كذلك فلا بد أن الشئ إذا زال فقد زال وإن كان لم يزل فإن زال غير غيره
لا يكون نفساً فيجب أن الله ما عجز قلباً وبصر عن الحق ولطيف في الفضل الواضح وأما من ذهب إلى أن
شأنه ذكرناه مراراً كثيرة فكتبنا ربنا من أجل ذلك من هذه الأمور الثلاثة أحد ما القادح والاستبعاد
والاستغفاف عن الاعتراف بالحق في الأغراض الدنياوية وهذا من كثير من الناس وثانها أنها النفس النورية

قبول الحق والاعتراف به ذلك ولكن من الناس من سمع شيئا ولم يفهمه باطلا واستمر عليه حتى اطلت به
 نفسه وانت به فاذا سمع خلاف ما كان عنده وان كان حقا بربنا يظهر له انه حق انكره و
 كلف رده ومعارضته وليس له عطاء ولكن نفسه الشيطانية فيصعب عليها مفارقتها والودع عنه
 فيتعطف لصحيح ما انت به نفسه وثالثها ليس لما منع من قبول الحق الفناء ولا ان النفس بخلافه
 ولكنه يستند في جميع هذه المسائل الى قواعد اعتد على صحتها وضوابط قررها بعنفها انها
 ما تنطبق عليه وثالثها انه حق يقول مطلقا فاذا سمع شيئا بخلاف ما عنده ولم يعلم به عرضه على قواعده
 ووزنه بعبارته وبميزان عقله وفهمه في الطبقات عليها وعدم الطبقاتها فاذا رآها سمع مخالفا
 لقواعده او لمسه اليها اليه انكره ولم يقبل الا ما وافق وزنه تلك القواعد وكلف رده وقضه
 ولقد الخلط في قواعده او لطبقها على ما سمع وكل واحد من هؤلاء الاضافات الثلاثة اذا اراد الاستئصال
 على مطبوعه وجعله في مطلق الادلة والكتابات السنه وقرارات الاشكال التي تضمنها الله سبحانه للناس من الالباب التي
 اراهم خلقه في الافاق وفي انفسهم اذا طبع ذلك ومبداها بايهم الدليل على مطبوعه والحق فيه قوله تعالى
 ان اتتكم آياته اكا راضيتها لتجوز كل نفس نعيم وذلك في قوله لم لو ضلص الحق لم يخف عن ذكره
 لكن لو خفه من هذا ضعفه ومن هذا ضعفه منها لك ولكم ذلك من خبر من سبقت له من الله احسن الخ
 نقول بالاعتزاز وكما قال واعلم ان عمر بن عبد الرحمن المعزله وكان يفتا بالزمان على الشعر لما ثابته في
 حجة الفلاسفة في اثبات النبوة والاضافات ومبدا قوته الاركان مشبهه البنين وغيره بمقتضى
 وقال لكونها وجودية ولما الزعمهم انهم يزعمون التسلسل ولم يقدروا على ذلك بنحو ما ذكرنا الزعم بالتسلسل

وسمع استحالته وقال ثبوت اعراض لانها به لها بقوم بعضها ببعض فاجاب عنه المتكلمون بوجهين الاول التكثير
عدم وجوده فله نصف بالفرة ونصفه اقل من كله واللازم ان يكون خبر الشئ وباله وهو محال بالفرة
وكل ما كان قلة من غيره فهو مشتهر فنصفه كل عدد مشتهر اما الكبير فلانا اذا فاقنا الفرد والاف بالفرد
الاكثر من غير تكرير ولا تثبت فان ثبت لزم ان يكون افراد الاقدم وبالعقد افراد الباكثرة فلا تشبه الاكثر
وهو محال بالفرة وان لم يثبت لزم ان يغير عدد افراد الاقدم فكون افراد الاقدم مشتهر اذا كان
نصفه كل عدد مشتهر ما كان الكه الضيف مشتهر بالان الزائد عن المشتهر بمقدار مشتهر يكون مشتهر
وهو المطلوب قال معمر لاسم ان كل عدد فله نصف بذلك عنده من خواص العدد المشتهر لم فلتعلم
بانه ليس كذلك لانه لم يرد اجاب المتكلمون بانه لا حاجة الى هذه المقدمة بل نقول كل عدد موجود
عشره افراد منه اقدم منه مع تلك الافراد العشرة والعلم به ضروري ثم ننسخ الحجة المذكورة الى اخرها ثم اجاب
المتكلمون عن منع صغر القياس قال معمر لاسم صدق الكبير وهو قولكم ما كان اقل من غيره فهو مشتهر
ومستند المنع هو ان مقدورات الله تعالى اقل من معلوماته لازدواج الواجبات والمخففات في
المعلومات دون المقدورات اذ القدرة لا تتعلل الا بالممكنات مع ان كل واحد والمقدورات
المعلومات لانها به له وكذلك نصف الالف مرارا لانها به لها اقدم من الالفين مع ان كل واحد منها
غير مشتهر اجاب المتكلمون عنه بان قالوا المدعى في الكبير ان كل عدد موجود هو اقل من عدد اخر موجود
فهو مشتهر لما ذكرناه مرارا بان دما ذكره من الصور ثين فلا يتم وجودها في الخارج اما الصورة الاولى
فلانا اذا قلنا مقدورات الله تعالى غير مشتهر به وكذلك معلوماته ليس معناه انها موجودة ولانها به لافراد

بدفعه ان لا يتمكن بغيره فالفكرة صالحة لان شغلتي به وادراك معلوم بغيره فالحال ان لا يكون له لا ينشأ
 عنه صفة بخلافه بانه لا يفرض الزايد على ذلك ولا يعلم الزائد عليه مع ان الموجود في الخارج والمقدور
 والمعلومات ابدأ يكون منها وهذا هو الجواب على الصورة الاخرى لان معنى تضعيف الالف مرارا لا ينشأ
 لها ان كل مرة يفرض في التضعيف فالعقل يقدر على تضعيفه مرة اخرى ولا ينشأ له صفة لا يفرض العقل على
 تضعيفه بعد ذلك وكذلك تضعيف الالف مرارا لا ينشأ لها لان تلك الاعداد المضاعفة بغيرها موجودة
 في الخارج فان الموجود منها ابدأ منها انشأ اول قدرنا المسمى العقل في الممكنات لا لقطع تراكم
 كل ما يفرض فيه ذلك بحكم التضاف والمعية كما شئت فيه بالكسر والتركيب وذلك في كل ما يفرض فيه التركيب
 في انشأ تعريف العقل في حكم ما لا يمكن واما في كل ما تعرفه الفكرة فلا امتناع في فرض تراكمها في
 الخارج لا لانها لا قدرة الله لا تقدر على عقول الممكنات لا في قرنها من الاشياء وانما تعرف اشياءها
 وتشير الآلات الى انظر في كل ما كانت بالهيمر الموقنين انما تحده الادوات الفضاوية وتشير الآلات الى انظر في
 والازل غير جليد في ما عدي ضفة في كل شيء واما ما عدي عباد في ضفة للتدليل على ان له الاستدلال بتجوهر تراكم
 اعراض الالهية لا ينشأ وهو غلط لما قلنا بانها في الواقع في انشائها الى التضاف والمعية والدليل الحقيقي ما انشأنا
 اليه سابقا من ممكن والمنشع محتسب الفرض اذ لا يوجد الا الواجب على او الممكن والعلم في عدم ايجاد ما حالته
 العقول ان كل شيء انما خلق الله للتعريف والتعرف ولو خلقه على غير ذلك لم يكن له المعرفة ولا يكون غيره
 الاستدلال به لانه خلق على غير مقتضى حكمه والمخلوق ان خلق على خلقه في مقتضى حكمه كان مخلوقا على الاله
 فلا يعرف شيئا الا بوصف خاص به فيلزم المعرفة على الاشياء كذا فرد منها وصف خاص به بمقتضى حكمه فيلزم

هذه تعريف الاشياء واصنافها اثنتا عشر فلما كان المؤلف مخفرا حكمته لا يعرف الاظهر كالعقد لا يعرف
الاما الف في مخفر حكمته لانه كذلك بخلاف الفوا دلالة غير مؤلف بل هو بسيط لانه آية الله سبحانه فهو
ان الذي يحكم عليه العقد بانه محتسج انه ممكن في قدرة الله كالشعر والما جوهر معتملة فعن غير دليل والما جوهر المتكلمين
بان كل عدد موجود فله نصف ونصف ثم كل نصف في نفسه لا يتناهي من العدد فان ارادوا ان ما فرض الله لنصف
من ذلك فقول نعم بذلك عند من خواص العدد المتناهي من متجه لان الطرف الآخر لا يدرى الطرف
الاول في المتناهي وان ارادوا وسط كان كقولهم الآخر ان كل عدد موجود بدو عشرة افراد منه اقل منه مع
ملك الافراد العشرة وعنه هذا العلم غير بعيد لان الفله والكثرة انما يقال في ما علم اخره والما اذ لم يعلم كما لو كررت
عشرة مرارا غير متناهية والفا والعين مرارا غير متناهية فلا يعقد الفله والكثرة الا مع الاضافة بالمرات
المكررة واما مع عدم الاضافة فانما يتوهم الفله والكثرة بالنظر الى العشرة نفسها والالف نفس مع ^{الانفاس} _{العدد}
التي بعد التكرير وذلك ينظر في بان ثلثت النفس الى العشرة وحدها قبل التكرير والالف وحدها قبل التكرير
فتترك قبل العشرة وكثرة الالف ثم ثلثت التكرير او فتوهم الفله والكثرة الثابته قبل التكرير بعد التكرير
ولا شك ان التكرير نفس الفله فيه والكثرة واذا حفت ما قبل التكرير انما حفت العدد من المعنيين العشرة والالف
وافرادا متناهية والافراد الاصل والتكرير ان كانت متناهية كانت التكرير متناهية او بطلت ^{المفرد} _{العدد}
وان لم يكن متناهية فلم يكن يحقق الفله في بعض والكثرة في بعض وكل منها غير متناهية فانهم فانه دقيق وعجز ^{العدد} _{العدد}
انما حصلت في نظر من نظر حصوله بالاشياء والفله والكثرة من نفس العشرة والالف وحدها قبل التكرير حال
افرادا ثم وصفوا الافرادا حال الاشياء بالفله والكثرة وهو وصف غير اولي بل لو طبقوا التكرير فيها

من الافراد الماصدين التكرار احد اعم الاخر ووجه العقول من القدرة الكثرة التي لا يوجد في العشرة و
 الالف في التكرار وان ترات التكرار في صورة وما استند مع في منعه الى ان محمولات التكرار معدودة
 في الجمع عدم ثباتها وما اجاب المتكلمون عن ذلك كما تقدم فكلاما غير مستقيم اما قولهم فلا قرنا عدم
 كون المتمنع شيئا معلوما ولو كان المتمنع شيئا كان معلوما وكان معدورا لان العلم والقدرة
 ليس شيئين بمرئيين واحد وكيف يكون شيئا لا يعلم الله ولذا لما ادعوا شريكها لم يتم قال الثبوتية بالا يعلم
 السموات والارض فاذا لا يعلم دل على ان المتمنع ليس شيئا وعلى ان العلم والقدرة لانهم يريدون
 بالمتمنع شريك الباري تعالى ولو صح علم المتمنع لما قال الثبوتية بالا يعلم وقد برهننا في الفوائد في شرحها واهم
 ان كثير من المتكلمين يقولون ان صفاته عين ذاته ولقولهم مع ذلك ان العلم اعم من القدرة لان العلم يتعلق
 بالمكن والمتمنع واما القدرة فانها لا تتعلق بالمتمنع فيلزم ان العلم غير القدرة في الذات ويلزم ان
 انها غير الذات واما ان الذات مركبة متعددة مختلفة كتركيبها من المختلفة المتغايرة ومشاكلها في الخطأ
 والغلط في جعلها متغايرة في معانيها ومفهوماتها وهر عين ذاته نعم كالملا صدق الدين الشراير كل ذكره
 كبته ومنها ما ذكره في الاسفار واما ان ذلك كلامه واجعله كالمتمنع جوابه والترد كما شرع في الفصل في
 ايضاح القول بان صفات الله الحقيقية كلها ذات واحد لكنها مفهومات كثيرة اقول
 يريد اننا عين ذاته في الوجود ومعانيها ومفهوماتها مختلفة متغايرة وهذا هو ما ذكرنا مما يلزم من كون الذات
 مركبة من الامور المختلفة لا من احد غير ذلك قال واعلم ان كثير من العلماء المدققين ظنوا ان معنى
 كون صفاته عين ذاته هو ان معانيها ومفهوماتها ليست متغايرة بل كلها ترجع الى معنى

واحد وهذا ظن فسد لا كما كانت الفاظ العلم والقدره والارادة والحق وغيرها في
حقة الفاظ من ادفعه يفهم من كل معنى منهما ما يفهم من الآخر فلا فائدة في اطلاق شئ منها
بعد اطلاق احدها وهذا ظاهر الفساد مؤد إلى التعطيل والامحاد اقول ما ذكره هؤلاء المدعيون
هو الحق النزج وبه الشراخ وشبهه بصحة العقد البارع الكامل لانها اذا تغيرت معانيها دل على ذلك ^{انها}
صفات افعال لان الافعال هي المتغيرة فتغير صفاتها والذات لا تغير فيها ولو تغيرت صفاتها تغيرت
صداها لان الذات انما هي بصفاتها صر لو فرض انما الصفات المتغيرة المتشابهة بالذات وثبتت
عدم تغير الذات واضلا فما حصل لنا القطع بعدم اتحادها بالصفات المختلفة وان الصفات المختلفة
صفات افعال لانا لا نريد يكونها ^{عليه} عدم ذاته ^{في} انما دل عليه بان يكون احد اعبارة علم الآخر فيها ثابت
من غير ان يكون فاعلا عنه او به بالنهاية او الفصام مضافا او من صفته بان يكون وصفها واحدا
ولا انما دلت ادخل كالحا دون الشمس ونور السراج ولا اتحاد نارنج كالحا والماء الحار بالماء البارد لاضاها
ووجود ثالث ولا اتحاد هلاك لقنا واحد ^{هو} فتنفس العنيت والاشحاد وانما نريد بالعنيت ان احد
الآخر لا يراد منه غير نفس الآخر لانه خارج ولا في النفس الامر لا باطن لا بالافضل ولا بالتجوز
والامكان ولا متغيرة صبيته ولا فرق مطلقا لانه امكان ولا وجوب فحصل ما نريد وتغير هذه ^{الافاظ}
الكثيرة وما نفهم منها غير واحد كذا اعتد رفقهم من واحد منها غير ما نفهم من الآخر لم يكن هو ذا
بما اشنا ان اتحاد ابعاد انواع ما اشنا اليه من الاتحاد وما اشبهها فلم نطقنا كونها الفاظ مترادفة ^{لا}
يكن غير الترادف لانه المعهود المتغيرة لا تتحد اما ان يكون اضلاها بما طاضاها في حقها او بما

اقرآن بقر

اختلاف ظهورها بآثارها في افعالها فان اريد الاول لم يكن الصفات للذات نفهم حقها وبما هي
ذاتة تعالان ما هو عين ذاته لا يكون مفهوما لغیره ولا مرکبا لاصد واما دین لانه ذاته تعالی ولا یسقطون علیها
والمفهومات للذات تدرکون معانیها حادثة ولا تكون احوادث عن ذاته وانا الصفات المفهومه
افعل له تعالی وان اريد الثاني وهو ان اختلاف تلك الصفات راجع الى ان تلك الصفات هي في نفسها واحد لا یفهم
جميعا الا بفهم ذات التي عز وجل بانه المجهول المطلق الذي لا يعرف الا بحسب لا يعرف ذاتا عز وجل بانه
نفسه لهم وذلك الوصف وصف استدل عليه لا وصف يشهد به وجوب بطلان وكرمه ورحمته ذلك هو
من اراد ان يعرفه بنفسه فقال بغيره الله اعلم اليه اعلم بغيره اعلم بربه وقال وصيته وخليفته صلوات
والامر عرف نفسه فاعرف بربه ومن اراد الاول العلم بالمعلوم والسمع للسمع والبصر للبصر والقدرة
على المقدور فالعلم المقترن بالمعلوم المطلق له بغير المتخبر به لا يكون هو عين ذاته تعالى والا كانت ذاته تعالی
مقترة بغيره لانك معلومه ومقترة بغيره بغير مقترة بغيره لان العلم عين المعلوم كما ان الحق ومعنى
الثاني ان العلم والسمع والبصر والقدرة واما الصفات بمراد منها محض الذات فاضاه وانا
الالفاظ صحتوا هم انها موضوعه بازاء معان متعده مختلفة اختلف في معان المراد منها بغير واحد
لان الالفاظ وصفات بازاء مبادر انما افعال الذات فحملت تلك الالفاظ عتبار الالفاظ التي امر
اركان لما تقوم به افعال تلك الالفاظ على الذات صلاصنا عتبار بالحكم المتعلق بالذات هو جهل بمراد
منها الصفات على الذات صلاصنا عتبار بالذات كذا اراك كذا سجدت من اياته الله الاله الصالحين
المثله والعيان فيها تحقيق لكلمات هذه نفسك بتعاقب الوجوه انك انت السميع قبح ان يحكم

أما فلما قلتم زيدا قبلت انت بنفسك على كلامه واشرفت عليه من باب اذنتك فادركت كلامه وانت البصير
قبل ان يحضر لديك لون او صورة فلما حضر لديك اقبلت انت عليه بنفسك واشرفت عليه من باب البصير
فادركته فانت بنفسك السميع والبصير ادركت الكلام من باب اذنتك وادركت اللون من باب البصير كجدة
منك من غير مغامرة حصلت لك لانه وجوده ولا في مفهوم بحال من الاموال وانا الاضلاف والمغامرة
هو فيها ادركته وفي طرقه وجهاته فحمد السميع عليك وسبحت به عجباً ما تقوم به ادراكك للسميع واركانه
الزهر انما رفعك بالحدود المتعارفين والشيء وكذلك الكلام في البصير والقدير وبالصفتين سمع
البصير والقدير واحترسوا انت كجدة واحدة لانك انت تبصر وانت تسمع وانت حتر وانما كثر اسماؤك
بكثرة افعالها فاصه اذ انت تسمع بغير ما تبصر به لتختلف مع صفاتك ومعانيها بدانت تسمع
فانت حين تسمع غيرك حين تبصر حتر تكون معانيك مختلفة متغايرة لانك لو اختلفت معانيهم
معانيها كان البصير من كون سميعا غيرك وبالعكس فقول الماصدا والاكنت الفاظ العلم والقدرة
والارادة والحيوة وغير ما في حقه كما الفاظ مترادفة يفهم من كل منها ما يفهم الاخر فلا فائدة في اطلاق شيء
منها في كلام لا يفيده فيتم شرح المكشف معز والذات ولا في الصفات الزهر الذات وانا الفائدة في
الاطلاق واحد منها بيان اشرف على فاعاله فاذا اطلقت واحدا لبيان اشرف على فاعاله جاز اطلاق
آخر لبيان اشرف على آخر فاسمى الله ما عجب غفله هؤلاء الاعلام المحققين الذين افنوا اعراضهم في طلب الحكمة
والمعرفة حتر كان ثمرة زرعهم وقبهم شدا سمعوا وتسمع ولكن السبب في ذلك ظاهرا كدورهم ووجود قول
على من يطلب صلاح الله عليه وعلى احدنا انما من ذنب من ذنب الى غير ما يحسون كدرة يفرغ بعضها في بعض وذات

البنا الميمون ص فيه تجر بامر الله لائق دله قال بل الحق في معنى كون صفاته عين ذاته ان هذا المعاني
 المتكشفت الكمالية كلها موجودة بوجود ذاته الاحدية بمعنى انه ليس في الوجود ذاته تعالى
 متميز عن صفته بحيث يكون كل منها شخصا ولا صفة منه متميز عن صفة اخرى بالحيثية
 المذكور بل هو قادر بنفس ذاته وعالم بعين ذاته اي يعلم هو نفس ذاته المتكشفة عند بذلها
 ومن يد ابا رادها التي هي نفس ذاته بل نفس علمه للثقلون بنظام الوجود سلسلة الاكوان من
 حيث انها ينبغي ان توجد اقول قوله الحق في معنى كون صفته عين ذاته ان هذه المعاني المتكشفة في قوله لا
 باطل لان الحق في معنى كون صفته عين ذاته ان جميع هذه الصفات معاني واحدة وموادة لانها اذا فرضت فيها
 متكثرة كانت متغيرة مختلفة والمتغيرة في نفس الامر لا تكون واحدة لا كثرة فيه ولا تعد ولا
 تركيب لانها اذا كانت عين ذاته كانت ذات مجموع معان مختلفة وان فرض كون جميع تلك المعاني المتغيرة
 موجودا بوجود واحد اذ كونها موجودة بوجود واحد لا يخرجها عن الصفات والاضلاف وقوله في تفسير تلك العينية
 بمعنى انه ليس الوجود ذاته متميزا عن صفته فلو لان البسيط البحت والمختلف المتغاير اذا جمعا وجود
 واحد لانه ان متميزا والمختلف الا ان تركيب البسيط والمختلفات فيكون شيئا او ينسج الاضلاف
 منها فيكون اياه بمعنى نفس المتغيرة بينهما وبينه فيكون المردم والقد شئ واحد بعد اعتبار الذات
 وفي الافعال وفي النيب وفي الاسماء وفي المعنوية وفي المفهوم حيث يصح استعماله وفي الارادة والقصد وفي
 العنوان وفي المعرفة وفي التعرف بالوصف لا انه لا ما اشبه ذلك ولما اذا وسم تلك الصفات
 باضلاف معانيها وثقا بها ناهضت عن ذاتها متميز بعضها عن بعض لانه مقتضى الاضلاف والمغايرة

لعم اذا جرد معناها ومفهومها هو معنى ذاته بحيث يكون تلك اللفاظ مترادفة وانما كثرة الالفاظ وتفاوتها
لاختلاف آياتها وادعائها وتغايرها كما نقول موتا فنقول جميع حيوات كرم زرا في جميع صحاح له قوله هو
قادر بنفس ذاته وعلم بعين ذاته ان يعلم بنفس ذاته ولو اراد به العلم العلم المتعارف بمفهومه لذاته لم يكن بنفس ذاته
لان العلم المفهوم لا يكون بنفس المجهول المطلق والا لكانت ذاته مفهومة قد احاطوا بها علما كما ان الله عز وجل علما
كثيرا وقوله ومن يهتد يارادها التمر بنفس ذاته انما غلط لانه قد قرنا في سائر كتبنا واجوبتنا ان ليس سبحانه
ارادة هر عين ذاته لان الارادة موصفات الافعال ولهذا يوصف لها بها وبصفة ما تفعل ولم يرد ولو لم يرد
ولا كما علم ان نقول ان فعل ذلك لا بد لله وان اراد الله ولا نقول ان فعل ذلك ان علم الله لان العلم صفة ذات لا
يوصف به وبصفة فتقول علم الله ولا نقول لم يعلم الله كما نقول لم يرد الله وقد توالت اجابته الهدى عن صدره
الارادة والمشيئة وان لم يكن سبحانه ارادة فمئة ولم يرد خبر عنهم عليهم السلام قد ما بدور الصدوق في توصفه عن
الرضا عنه قال المشيئة والارادة موصفات الافعال فمن زعم ان الله لم يزل ثباتا مريدا فليس
والملأه كتابه الكبير الاسفار استدل على قدم الارادة وعي انها علم هر عين ذاته الى ان قال فعلم هذه
الابيات ونظايرها ان اراد الله علمه الكتاب وهر عين علمه بها وهر عين ذاته علما واما انه يسمع الالفاظ
المروية عن عثمان وسدائنا في الكفا وغيره في باب الارادة ما ذكره الصحيح صفوان بن يحيى قال قلت
لابي الحسن ع اجبر في علم الارادة من الله عز وجل خلق فقال للارادة من خلق الضمير ما يريد ولهم بعد ذلك من الفاعل
واما من الله فارادته احدائه لا غير ذلك لانه لا يرد ولا يهزم ولا يفكر وهذه الصفات منفية عنه
صفات ان خلق فارادته الله الفاعل لا غير ذلك لقول له ان يكون بلا لفظ ولا لفظ بل ان لا يمتنع

مبادي

ان

ولا تفكر ولا كيف لك كما ان لا كيف له ولقد المراد من الضمير تصور القدر وما بهد وبعد ذلك اعتقاد
التفكير فيه ثم انبعث الشوق والقوة الشوقية ثم تألذه واشتداده الى حيث يجد الاطلاع المتم
بالارادة فذلك ما در الافعال الارادية المقصود به فينا والله سبحانه وتعالى عن ذلك علوه ما ارتب
لفظه كلامه في الله عليك يا تعالى هذا الرجل وابناؤه في زعمهم ان الارادة قد منه في بعض الاشياء
والنظر كيف يستدل ان على تلك القوة بهذا الحديث الصحيح الصحيح في صلات دعوتهم فانه عما قال فاما
مراته فارادته احدائه لا غير ذلك وهذا الكلام عند الملا هو من ارادة الله قد منه وانها عين ذاته كما هو
ذهب اليه الصوفية وابناؤهم من ان الاله البعث لم يرد عنهم صبيحت يوم كونها قد منه وانما ذلك البعث
اعدائهم وائمه الضلال ومن قال من قضاها تبا بقدرها لم يستند الى حديث قط وانما في كتب المتكلمين
وبس فيها الا قال الحسن البصري وقال النظم وقال الجبالي وقال الكرامية قال محمد بن عبد الوهاب
القطان وائمه لم يرجع اليه ولا روايته قط فاذا قيل لا صدم في ذلك قال هذه اعتقادات
ليس لها دليل الا في العقول واما القول والاول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا شك في ان هذا الاعمال
الفرع منها سبحانه الله معجزة فيج واما الفرع ومفهوم العوج اللهم اقم به الدين والضر به المؤمنين
ارحم الراحمين ثم ان الملا ذكر كلاما طويلا بعد ما نقلته واريد ان نقله وان لم نقله على ما فيه لعدم
خصوص الفائدة في هذا المقام ولواقتضى بعض منه بيان ذكرته قال وينبعث من كل الصفات
صفات اخر مثل كونه حكما وغفورا خالفا رذوفا رذوفا رذوفا مبدئا ومعبدا مصورا
منشئا محييا مميتا لا غير ذلك فانها من فروع كونه قادرا على جميع المقدورات

بهر

لا يدخل ذره من ذرات الممكنات والمعاني في الوجود ماية حشية كانت من الجشآت
الا بقدر شر وافاضة بوسط او غير وسط ومثل كونه سمعاً بصيراً ومدركاً و
خبيراً وغير ذلك مما يفتقر وينشعب من كونه علماً وكذلك في اسماها والاسماء
والصفات الغير المشابهة الحاصلة من تركيب هذه الاسماء والصفات
كتركيب الانواع والاصناف والاشخاص من معاني ذاته كالاجناس والفصول
الداخلية او عرضية كاللوازم والاعراض العامة والخاصة الخارجية فان من
الاسماء والصفات ما هي جنسية ومنها ما هي فعلية ونوعية ومنها
ما هي شخصية كالحقبة زيد والعالمية كالعمر وكل هذه الاسماء والصفات
يسند الى مظاهر ومجالي مناسبة باها بما ينظم اثر ذلك الاسم والصفة
فيه فكل صفة من صفات الله العظمي واسم من اسماء الله العليا يقتضي إيجاد
مخلوق من المخلوقات يدل ذلك المخلوق على ذلك الاسم كما يدل الاشباع على
الارواح والاطلال على الاشخاص والمظاهر على البواطن والمراد على الحقائق
فالعالم الربوبي من جهة كثرة المعاني الاسماوية والصفات عالم عظيم جداً مع
ان كل ما فيه موجود بوجود واحد بسيط من كل وجه وهذا من العجائب التي يختص
بديها الراسخون في العلم فلذلك وجد الباري جل ذكره ما سواه ليكون مظاهر
الاسماء الحسنى ومجالي لصفاته العليا اقول اذا كان كل صفة وكل اسم يقتضيه إيجاد مخلوق غير

الآخر دل على تغير الصفات والاسماء في ذواتها وتغير الاشياء بدل عن تركيبها منها مما به الاشتراك وقا به الاستمرار
 والتعدد والعقد والآن على ان التعدد والكثرة لا يكون الا بالتركيب ولا التركيب فيه ولا اختلاف لا يكون فيه
 كثرة واذا كانت الاشياء المتعددة بوجود واحد فذلك مما به الاشتراك فان وجوده بالاشتراك تغيرت
 وتعددت واصطلفت وتغيرت في ذواتها وتغيرت في تركيبها مجتمعة ومتفرقة وان لم يوجد مما به الاستمرار
 في ذواتها ووجدت انا رافعا لها كانت في نفسها شيئا واحدا والكثرة فيه بوجوده الوجه وكما في التعدد
 والكثرة والاختلاف في ثلث افعالها بما راعى مثل الشمس اذا اشرق في الزوايا المختلفة فان
 في نفسه شئ واحد وبالعكس من الزوايا المختلفة فمختلف متعدد ومنه غير ان قولنا ان الوجود لا يغير الا
 الامر من الاول الوجود غير المادة ^{المحتمل} والمادة انما عبارة عن العلم المعبر عنه بالفارسية حسب هذا
 صفة نابع لموصوفها في الثبوت ومرتبته ^{التي} تحقق في الموصوف وعلى قولهم الوجود شئ في الاشياء
 كمراب الزوجة في الجسم بطرد عنها العدم واحتمل الشئ وما سواه والشئ امور موصوفة لا تحقق فيها
 قولنا لا يكون الشئان موجودين بوجود واحد الا اذا كانا حصتين من حقيقة واحدة كحقتين
 للباب واللبس من اخصب فاكانا كذلك لم يتحقق فيهما الاثنيتية الا اذا تركب منهما من اخصب ومن
 الصورة الشخصية لا يكون احدهما عين الاخر كما لا يكون الفرس عين الكلب ولا الثور حصتي
 من ذواتها بل من شخص وجود متحقق لم يكن منها والا لا يمنع ان يدخل تحت حقيقة واحدة كالشئ
 من ذواتها بل من شخص وجود متحقق لم يكن منها والا لا يمنع ان يدخل تحت حقيقة واحدة كالشئ

قوله لا يكون الشئان موجودين
 بغير الشئ لا يكون الشئان
 لا يمنع ان يكون المادة
 او من الغاية او من الطباع
 بدل المادة من المادة

الارواح من الهواء الدهر ومادة النفوس من الماء الدهر ومادة الطباع من النار الدهر ومادة الهيا
من النار الدهر ومادة المثال من الاطعمة البرزخية ومادة الافلاك من الطبائع الجوية ومادة العالم السفلي
من العناصر وهي صلب المادة ما يدرج اسمها لظهور التبعية فنقول صفت انما تم فخصه بالاصفة
من الخشب قال الصادق ع ان الله صلى الله عليه وسلم من نوره وصيغهم في رحمة فالنور في الموضع لا يبه وامه البه
وامه الرحمة احدث كلها لا يهزم ان يكون المادة كحدث في العناصر من نوره في كل شيء بنسبة من الكون
كذلك لا يهزم ان يكون الوجود كحدث في التور بغير قول وجوب الباب في الخشب يعني ان كل شيء مركب ووجود
ومعته في الباب وجوده حصته في الخشب ومعته صورته التي تميز بها عن السبر وهذا ما نريد من غير الوجود
بالمعنى الاول يعني ان الوجود بالمعنى الاول كحدث حصته من ذلك النوع الذي صنع منه ومعته بالمعنى الاول
حصته من القصد الذي يقوم به ذلك النوع فان اراد الوجود شيئا يقوم به نقول ما كتبناه فوجده معروضه
من النوع الذي صنع منه ذلك الشيء كما ذكرنا وان اراد به ما يقوم به ذلك الشيء المخلوق يقوم صدره في ذلك
يكونه واصدائه وفعل الله ووجوبه بالظواهر على حكم الاجابة والمخلوق لا يترك في فعله خالفه
وان صدر عنه كما لا يترك الكتاب في حركته في الكتاب وان صدرت عنها فان اراد الوجود ما قلناه فهو
وان اراد الوجود الثاني فلم يكن في حركته في الكتاب وانما هو بجلاله والى الجا دفن الغنى وفخر العلم لا يكون خيرا
منه مع قوله الامام قول ضرب من محرفه يقول سبحانه تامل وتشرق وتنكح وتوت وتقول فضل الصوفية فان
بعضهم ذهب الى ان الوجود الذي هو جزء المخلوق هو شئ الله تعالى وهو قول طاهر الف دلالة على ان
الشيء لله واراذه انما قامت به الاشياء في قيام صدره فهو يفتقن مواد في واحد ادائها وبآثاره

التزم موارد منها اعداد ما يتوهم منها فان ارادوا غير هذا فمما ينبغي ان ينضم اليه في هذه القول والمباين
 فيكون في ما هو في المبين كما ذكرنا لطبر الحق والحق فيكون من صفاته عين فانه انما هو ذاته متحدة في الوجود
 بمعنى ان حقيقة القدرة بسيطة بغير معتبر وبغير اعتبار فاذ عرفت كما تقدم من القدرة والتعاطف
 لا يكون في حقيقة واحدة بسيطة الا اذا كانت حصصا وثابتا بحد حصصا بالمتخلفات المتغيرة الغريبة
 الاجنبية سواء كان في مفهوم ام غير ام وجود ظهر لك شيئا في قولهم وتقرض بعضه بعضا ولذا ولم يرد
 ذلك عليهم الا لانهم شبهوه بخلقه كما قال الصادق عليه السلام في دعاء الوهبة بعد العشاء كما رواه في
 المصباح قال ما بدت قد ركب الهول ولم يبد منه شيئا سببه في شهودك واتخذ البعض اياك اربابا
 الهف فخرجتم لم يعرفوك الدعا صر ان الملا تبق نفقة في كتابه الا ان رفا قال قال لعل الله يصور في شره مسئلة
 العلم ان تكثر العلم والقدرة الناحية في الموجودات الممكنة ففاسد العقول مبدؤها الاول عليها ووصفه
 بالعلم والقدرة والشرية ان يقال سبحان ربك رب العزة عما يصفون واقول لقد صدق المعبود الطاهر
 في كل ما قال الا في عرف وهو قوله مبدؤها الاول فان هذا غلط وباطل فان العقول مبدؤها الاول
 والعقد الكلي مبدؤها نور الانوار اعترضه محرم مع الله عليه وآله وصفه محرم مبدئي في غير الله عز وجل
 لا يخرج فيقول المصادر انما عالم الربوبية ورحمة كثرة المعاني الاساسية والصفات عظم جد الامعان
 كثر ما في موجود بوجود واحد بسيط ومكمل وجب على ان تلك المعاني الاساسية كثيرة ولا يكون كثرة الاتفاقيات
 والاتفاقيات الا باضافتها وبنائها لان ما يجمع وجود واحد بسيط ان اريد بهذا الوجود الوجود
 اجماع حصولها وثبوتها الذي هو الوجود والوصف كان فاعرف حقا بغير محجة لما عرفت من ثبوتها في ذاتها كما

وبعد عنه فرس وعصر دفعة واحدة وان اريد به معنى الابدان فذلك ان اريد به ما به الحصول والكون في عالم
فليس الا حصة شئ وفي ارادة ملك المعتبرون افراد تلك الحصة بسيطة حصصا منها فإبراهيم
بالمشخصات فكل واحد منها مركب من اجامع والمأخر والمركب منها مركب كجبر اعتبار رلان الراعيان
في العلم اذا ادركوا الوجود البسيط بما هو لها ليس الا ما يتناهى لك من لزوم التركيب ومن ان الذكر
للحاوئين لا يكون قديرا لان القدم لا يدرك الحاد ولا بسيط به علما اذا ادركته لا يكون الا عاونا انما نتجته
الاداء والنفوسا وتشر الآلات النظرية قال فلما كان فقارا وجد المظاهر الفهنية التي تبرز
عليها آثار الفهم من المحم ودركاها وعقاربها وحياتها وعقربانها واصحابها سلاسلها
واعلاها الشياطين والكفار وسائر الاشرار ولما كان رجها عقورا وجد مجالى الهم
والغفران كالعرش فما حواه من الملائكة والوحدة والجنة واصحابها من المقربين السعداء
والاخبار وهكذا الفاس في سائر الاسماء ومظاهرها ومشاهدها والصفات
ومجاليها ومحاكلها واعتبر من احوال نفسك الناطقة المقطوعة على صورة الرحمن وهي
محنة الله على الخلق فاعرف ان كل ما يصد عنك من الافعال والافعال والحركات والصفات
والافكار والتجليات هي مظاهرها كما كن في ذاتك من الصفات والاسماء فانك
اذا اجبت احدا والى الله دعوتك تلك المحبة الى ان يظهر منك ما يدل على محبتك
اباه من المدح والتعظيم والبسط والتكريم والدعاء له واظهار الفرع والنشاط في التسمية
المطابقة ولوله تكن اجبت لما ظهر منك شئ من هذه الاسماء والامور والافانار

شئ فذلك الوصف ليس كذلك شره على وجود موصوف ليس كذلك كمثل الكثرة وجودها بالاشتراك
على وجود مؤثر والنور على وجود منه والصفة على وجود موصوف محض كما والذات ليس كذلك ولا لفظها
المدلول على ليس كذلك ولا كلف له قال فلهذا الاسماء والصفات وان كانت متحدت في ذاتها
فعلى محاسب الوجود والهووية فهو مغايرة بحسب المعنى المفهوم ومن هنا ثبت ويتحقق
بطلان ما ذهب اليه اكثر المتأخرين من اعتبارات الوجود وكونه امر انزاعيا لا هو
له في الخارج ولا حقيقته له كسائر المفاهيم المصدرية كالأماكن والشئ ^{الكلية} والشئ
والجبرئية ولا يكون متكثر الا بتكثر ما نسب اليها من المعاني والمهمات ^{عليهم} فيلزم
كون صفاته ثلثا موجودات متعددة متكثر في حسب تكثر معانيها وهذا فاسد قبيح جدا
ولا جل هذا الا لزامه هبوا الى ان مفادها ومعناها امر واحد وكلها ترجع الى مفهوم
واحد وكادوا ان يقولوا بان الفاظها مترادفة في حقه وقد علمت فسادها بل التحقق
مرارا ان الوجود هو الأصل في الوجودية وهو ما يتفاوت كالأوتقضا وشدة وضعفا
وكلما كان الوجود اكمل واغنى واشرف كان مصداقا للمعاني ونفوس كماله اكثر ومبدء
الانوار ولا فاعيل اكثر بل كلما كان اكمل واشرف كان مع اكثر صفاته ونفوس
اشد بساطة وفردانية وكلما صار انقصر واضعف كان اقل نفوسا واصفا وكان اقرب
الى قول النكث والنضاد حتى انه يصير تغاير المعاني المتكثرة التي تكون في الوجود القوي ^{الشديد}
موجبا لنضاد تلك المعاني في غرض هذا الوجود الضعيف فتغاير الاسماء المتقابلة ^{التي}

كالمصل والهادي والمحبي للمحب والمعاض والمباسط والاول والاخر الغفار والفقار راسيا
 لنضاد المودات ونفاذ المكونات التي هي آثارها ومظاهرها كالحداثة والفضل والعدل
 كالملاك والشيطان الحيوان الموث بل كالأرواح والابدان انتهى ما غفلت عن ذكره ^{انوار} في هذه ^{الانوار}
 والصفات كانت متحدة مع زائدها كحجب الوجود والهوية قد تقدم الكلام فيه وما قبله من الاسماء لا تكون في رتبة
 المتميزين شيئا بعد رتبة المتميز فلا تنفك عنه الوجود والمعز الذين يثبتون به الاثبات في بعض افراد الاتحاد وهو
 ما عنوه من حيث قالوا ان الشخص اذا تصور صورة فانها حال تصوره لها لا تنفك عن نفسه فخرج متحدة بنفسه
 الوجود وان كانت نفسه بنفسه الوجود على الصورة فاشياء في نفسه الوجود لانها لا وجود لها الا وجود
 لها ولا وجود لتصوره لها الا وجود نفسه فاشياء حال تصوره للصورة موجودة بوجود واحد وهو النمط والاتحاد
 مبني على مجازة الانها م وعدم فهم الوجود وحقيقة الموصودة في افراد الموجودات لانهم فهموا ان الوجود ^{الانوار}
 تقوم به افراد الموجودات من غير حجبها فزالا الى التراب كجمع مراتب في الكائنات طينة واحدة وحقيقة
 بسيطة مختلفة كحصى في الشدة فهو كنوز السراج كلها قريبة منه كان النور وكلما قريب من التراب كان ضئيف ^{تصور}
 كمرهم وحقيقة في حجب التراب كالحجالات واعد من طينة واحدة فيكون وجودها كالحجرات والمادة وجود
 الاعراض والهيئات انما رتبة والذاتية شيئا واحدا وحقيقة واحدة عندهم ولولا ردوا بالانجذاب ^{تصور}
 والصفات بين الذات والافعال والمفعولات هو الاتحاد الذي ذكرنا كان له وجه وان لم نقله لم ^{تصور}
 اصله الذي لو اوان وجوده كالحجرات على اختلاف حصة في القوة والصف والقر والسبحر واحد بسيط
 دانا به بدون ان الفعل وجوده هو وجود الفعل عند انفس شيئا بذاته واتا بولغا على فشيئته شيئته فاعله

المزاوية
 لا اللفظة
 فلو كانت
 فانها

الا شئيه للفعل والمفعول لا وجود له الا وجود الفعل ولا شئيه له الا شئيه للفعل ففعل المفعول
 بالفعل وجود واتى الفعل بالفعل ففعل الاتحاد هو التزير بدون بالاتحاد بالوجود وهو الصحيح لان وجود
 الفعل هو ذاته وهو قديم ووجود الفعل هو ذات الفعل وهو صادر بنفسه لا من غير وجوده ففعل
 تقوم صدور وتقوم ركبتا بنفسه المستندة وذاته المتخبر عنه لا من غير وجود المفعول الذي تقوم به لقوم
 او اثر الفعل وتأكيده لنفس وجود الفعل ولا وفقه فان وجود الاثر ليس وجود المؤثر ووجود
 التوثر ليس وجود المنبذ الا اثره من شئيه فعل المؤثر والنور من شئيه فعل المنبذ وذلك لان الضم لا يتعدى
 لموصوفه الوجود ذاته وان جعل الوجود المفعول المصدر المعبر عنه اللغة الفارسيه شئيه فعل الكون
 في الاعيان وقد ذكرنا فيما تقدم ان هذا الوجود اذا جمع اثنين لا يكون منه اتحادا كما هو الذي كان يكونا
 شئيه واحدا في الذات ولله الرتبة اذا كان احدهما معروضا والاخر عرضا ولما للاتحاد التوثر
 فانه تغير المتخبر عنه نفس الامر لانه واحد حقيق متمم باسما وكثيره باعتبار افعال المتكثرة فانه تغير زيدا
 ضاربا وقالا وقاعدا وما شئت وتحركا وسكننا هذا اذا سمعنا عتبت افعالها وان سمعنا عتبت بمفعولاتها
 قلت علما وبصيرا يعني ما ذكرناه في فهم المثال بكتك سبع عتبتا رادراك المسموع والبصر
 بعتب رادراك البصر وعلم عتبتا رادراك المعلوم واشئ لك لفظ اساء ما ادر كنه اساء والمتمم منك
 واحد منها شئ واحد وهو انت لانك انت المدرك للبصر وانت المدرك للمعلوم ففعل الخبر من جهة
 المتعذر فاذا الخطفت الا ادراك لانه المفعولات جدته شئيه واحد اعم كل حده ولعلنا
 فاذا سمعته بكتك الاساء وحسبنا معانيها ومعانيهما بان كان يمتنع واحد ومفعول واحد اكانت

انما عتبت من منه لا يكون متي دلت
 لرا حدها على اتى واحصا كما هو
 دلالة ان كمن الى شئ واحد

فكيف انت اطلاق للاسماء على ما هي اذا اطلقت بمحاط المعولات والافعال التي احدثت وبها كانت
 متعلقة المعاني والمفاهيم وكانت صفات افعال لم تكن في عين ذاته تعالى بمرادته بالقدرة والادوات
 ان اطلقت بمحاط ما صدرت عنه الافعال كانت متحدة المعاني والمفاهيم وكانت صفات ذات واحدة بسيطة
 غير مختلفة بحسبها والوجهة والاعتبار ومع كونها عين ذاته تعالى لا يغيرها ولا يبراد منها غير محض الذات فلا يكون لها
 مترادفة لان المراد بقوله تعالى وكلال توصيه لغير الصفات غير التعدد والكثرة كما عتبر في نفس الصفات
 بانها لا تعلم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر بل الصفات موجودة ولكن الصفات هي التي هي في العلم والادوات هي التي هي في العلم
 والقدرة هي العلم وهو الذات السميع السميع وهو الذات والبصر هو البصير وهو الذات وهكذا ليس المراد بقوله
 العلم هو العالم وهو الذات لان العلم هو الذات المتصفة بالعلم ولا هو الذات بدون الصفات بدون العلم المراد ان
 المسمى بالعلم هو القدرة بجهة يتم بالعلم وبها الصفات فالمسمى بالعلم هو الذات العالمه وملك الذات العالمه
 الذات الفاعلة في العلم هو الذات السميع البصير فذلك الشيء الذي المنفرد البسيط هو المسمى بالله والرحمن والرحيم والعلم
 والقدرة والسمع والبصر والحيوة والمعبودات في دوايد الوجود والذات البحت ومجهول الغف والذات
 وما يشبه ذلك فان كان الاسم الذي اطلق عليه المفهوم معلوم كان مفهومه شيئا له فعلية والمعبود منه
 انما هو وضع اطلاق عليه لاسم لا حقيقة له بل ذلك القدر النسبي اليه ذلك الاسم مشاغل السما والارض
 وعالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم وان لم يكن له مفهوم معلوم كان في نفس الامر جارية عن العنوان والمعبود منه
 انما هو مشاغل الذات البحت والمجهول الغف والذات التي في موضعها الصفات الذات اذا اراد منها
 الذات البحت انها مترادفة وان فهم منها في العلم والمفاهيم والمعاني كانت اسما وافعال فان فهمت في العلم

١٠ لمركب بعلم السلام على ما تتبع الهدى وقوله ومنه ثابت وكفى لطلان ما دسب اليه اكثر المتأخرين
 اعتبار الوجود بالقوله وهذا فاسد فيجب فاسد لان الباطل ما دسب اليه ينزع بثبوت تغير معانيهم
 الصفات التي هي عين الذات البحتة واختلف معانيها وهذا فاسد فيجب كما قد مر ان انما هو
 الذات لا يجوز فصلها به واختلفا في فضل علم وقوعه لا يجب المفهوم ولا يجب المعنى ولا يجب الوجود لان
 مفهوم الذات البحتة ومعناها وجود شيء واحد ولا يبرأ عما هو عين الذات البحتة شيء
 غير الذات واختلف الالف في راجع الى اختلف معانيها اثار افعالها كما تسمى اجادته كما لا يكون
 امر مواد انواع الاشياء بخلاف وثباتها ويجادها للايمان امر القصور النوعية ببرأ واداره ويجادها
 للهيئات الشخصية وحدودها بصورتها وقدر ويجادها لنزكها بقدر يقصر وامض واليجاد في الاطوار
 المتتابعة واحد مستمر في كل طور ورتبة بغير استمرار في الاخر ويخرج من رتبة يتبع الارادة موالينها ودائنا
 محرم وآله صلى الله عليه وآله لنزك الصفات من الذات ولا يزدان الذات فليس ذلك الصفات
 لان نفي الصفات العينية نفي الذات ولا يزدان الذات متصفة بصفات ملحوظ فيها صفة وهو
 لان الصفة غير الموصوف ولوليت الى الذات شيء ذو وجهين جهة بها الاتحاد وجهه بها الاقتراف
 والثغابير كما يقول الملا ادبائه كانت الذات مركبة ذات جهة وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
 علوا كبر الاله اذا قال بن العلم والقدرة مثلا متغايران في المفهوم والمعن كما متغايران في الذات
 والمفهوم واذا اتحد بالذات في الوجود وادار بالوجود نفس الذات كان المحلف المتغير في جهة
 بمقتضى البسيط البحت بذاته فليدرك النزك في جهة المتغيرة مع ما قلنا من ان المفهوم المدرك مفهومه ومعناه

به يدرك بالتحقق مركب محاط به والمحاط به مثل الملاصق حدث لا يتحد احاداً بل يقدم وقوله ومنه اريد
 جهة كون صفته في متحدة بذاته في الوجود مع ثلثا بر معانيها واخلافاً بين بطلان كلامهم الفيلسوف
 الوجود اعتباراً بانزاعاً لانه انما صح عينه صفته ثلثا مع ثلثا بر معانيها لاجل كون الوجود ثانياً متخفاً
 في الخارج ولو كان اعتباراً بر غير متخفف في الخارج لما لم يكن فرضاً في ذلك لان معانيها متغيرة
 ولا جامع لها الا الوجود فان كان اعتباراً بر كان عدتها والعدد لا يكون جامعاً لاشياء متغيرة وجودية وانما
 قربتنا ان الوجود نفسه لا يحل المتغيرات لانه ان كان يراد منه ما ينقسم به الاشياء ثلثاً لم ينقسم منه الاشياء
 لاني الاشياء التي جمعها ثلثاً في ثلثها بالمتغيرات كما انشأها مع لبا في السبع مع تعدد الاشياء
 بالمتغيرات فلو فرض كون الوجود جامعاً لما لم ينقسم ثلثاً بالذات وكونها عين الذات لثبوت ثلثها
 على ان يراد منه الكون في الاعيان غير المتغير المصدر فلا يكون منه الاشياء بالطريق الاولى فلا ينقسم بل
 ذكره اكون صفته ثلثاً موجودات مستعدة متحدة حسب تكثر معانيها ثم قال لاجل هذا الا لازم القول
 مترادفة في حقه غير لاجل انهم قالوا بان الوجود اعتباراً بر انشأته ويزعم عدم عينه الصفات اذا قالوا
 بتغيرها وهو الى ان مفاداً واحداً كما في القولون تترادف الفاظها لتخصيص العين في الاتحاد ونحو
 قريباً لك ما في كلامه واما كلامهم فترادف الالفاظ اذا اريد بالصفات صفات الذات ما لا يرتفع
 من غير ما اعتبر به الوجود فان اريد به ما يزيد ونحوه من المراتب من المادة فتقولهم اعتباراً بر غلط
 اريد به غير المادة والصورة سواء اريد به الكون في الاعيان او ما به الكون في الاعيان عما فيهم
 ثبتت في شيئا من الاشياء حيث كان قولهم كون الوجود امراً اعتباراً بر انشأته متجهاً ولكن

الصدق ^{لغيره} العبد والعبد فان الشئ المخلوق الذي خلقه الله لا بد وان يكون متحققا ثابته
وهذا لا استحال فيه فان كان موجودا في الخارج كان متحققا سواء كان صفة او موصوفا والصفة
قد تكون قائمة بموصوفها قيام صدور كالكلام وقد تكون قائمة بقيام عروض كالجمرة في الثوب قد يكون
قائمة بقيام تحقق كالمشخصات المميزة للأفراد كالحدود والقصور والهيئات فانها لو لم تكن متحققة
في الخارج لم يميز بين انواع الجنس واشخاص النوع بعضها من بعض الا ترى انك اذا اعتبرت ان زيد ان
السلطان هو الملك لم يكن ملكا بعبارة كالم تحقق الصفة في الخارج فلو كان الامكان امرا اعتباريا
ولم يكن له اونه في الخارج وانما توجد في الذهن لكان زيدا الموصوف بالامكان قد بانه لا واسطة
القديم والمكن فاذا لم يتصف في الخارج بالامكان كان قد بانه لو كانت شئيه زيدا غير متحققة
في الخارج ولم يتصف زيدا بها الا ذمنا لم يكن زيدا شئيا وكذا الكمية والجزئية وان كنتم لا تطلقون
المتحقق الا على الشرع القائم بنفسه واما الصفة المنقولة بموصوفها لانه لا يمكن قيامها بذاتها فلا تطلقون
عليها التحقق لم يكن حركة احوال عندهم متحققة في الخارج ولا العلم والقدرة واما ان ذلك لا يتفهم منها
شئ بنفسه فلا يكون متحققا بل هو امر اعتباري والله سبحانه يقول الذي خلق الموت والحياة وانتم تصولون
الموت اعتبارا لا تحقق له في الخارج لانه عدم احيوة عما فرشت احيوة والظلم اعتبارا به لانها عدم
عما فرشت نورا للتور مع انكم ترونها بالبصار كم فكيف تدرك البصاركم ما هو غير ثابت ولا متحقق في الخارج
فاذا سلمتم هذا المسلك كنتم قد فهمتم الوجود بصف العالم لان لصف الممكنات كلها بهذه الطريقة
ليس فيها شئ من الانفس احوالات فاقصه فاعتبروا يا اولي الابصار واما النقص منه قول الصادق عليه

كلما ينتموه ، وكلمة في ادق معانيه فهو مثلكم مخلوق مردود اليكم ، ولكم العلة للصدق في ما عليه خلق
الخلق باسند هذه المحسن بن فضل علي بن الحسن الرضا ع قال قلت له لم خلق الله عز وجل خلقا على
انواع شتى ولم يخلق نوعا واحدا فقال لئلا يقع في الاولام انه عجز ولا يقع صورة في وهم احد الآو
قد خلق الله عز وجل عليها خلقا لئلا يقول قائل من بعد الله عز وجل عني ان يخلق صورة كذا وكذا لانه
لا يقول من ذلك شيئا الا وهو موجود في خلق الله تبارك وتعالى فيعلم بالنظر الى انواع خلقه انه عني كل شيء
قد برأه وقوله بد التحقيق كل ممر مرارة الوجود هو الابد في الموجود به وهو قاطع فوات كل لا ونقصا
وشدة وضيق في برهانه ان الوجود لما كان اصلا في موجود به الاشياء كلها كان احد وثق وقوة
وما كان كذلك كان اكثر لغونا ومعانيه كانه ما كان كذلك كان اكثر في افعالها واثارا وما كان كذلك
كان اشد بطله وتوقه الا ان المتكثرة اجبهات ان لم يكن شديدا لبطله عاقبة الكثرة الدائمة
عمر الافعال الكثرة والآثار العديدة واذا اشتدت بطله طوت الكثرة وحدته لعدم الموانع و
العوائق ولذا قال تعالى وما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة وقال ما امرنا الا واحدة كلهم بالبصر فكثرة تعجبهم
الصفات وتغيب معانيها لاثبات الوحدة والبطله للشيء بطله بجملة اجماعه المختلفة المتكثرة
وهو الوجود اجماع لها واجواب لتعريف البطله ان شرط الكثرة انما هو تفرع من وحدتها وتجزؤها
عنه مطلق الاضلاف والتغاير التزبيد كان غير متساوي الكمال والشرف والغنى المطلق بنا فيه مطلق
التغاير والاضلاف اذ ما فيه من المنافاة اعتبر عدم المنافاة والاصحح واليه هو
كافة المنافاة وتظهر كثرة الافعال والآثار الغيرة المتشابهة فيها او كلهم البصر او اقرب

صدق ومفترض بانقضاء ثبوتهم الصفات ومعانيها اذ الوحدة اخصه والغنى المطلق
 لا يجامعها ثبوتهم المفاهيم والمعاني ولو بالفرض في حال من الاحوال في الاماكن الثلاثة الخارج
 في نفس الامر وفي الذهن وفي النقص ولان الطلقات الرابع والاربعون والثاني ثم لانها
 علم القول بترادف اوجاب الثبوت في الصفات الافعال من الآثار المختلفة باختلاف رتبها وقوا
 ما في الشئ او انها صفات افعال ابتداء وليس شئ من هذه القدرة والقهر للذات الا لتحقيق
 والغنى المطلق بما يتحقق ذلك التحقيق للثبوت والغير المطلق وما يتحقق ذلك الا لعدم وقوع الثبوت
 المفروض وقوعه ولو ثبت الثبوت لتحقيق لازمه والنقص والضعف واجابه المناقبة للثبوت والغير
 المطلق ليس كثرة الآثار والمظاهر وتعددها لا بد وجود الثبوت واختلاف المفاهيم والمعاني
 في الصفات الذاتية كما يشهد كلام الملا وانما التعدد والثبوت والاختلاف الواقعة في
 الاشياء لتعدد الافعال وثبوتها وتضادها وذلك لاختلاف القوا والمشتق والقوا
 صدورها ومشتقها صلفت من المقبولات بالمقبولات بسبب تعدد الافعال وتعدد القوا
 والمشتقات وترتيب الفعل لمفعولائه بترتيبها في نفسها حين كونها لا قبل ولا بعد اذ لا وجود
 لها قبل كونها ولا ذكر وانما صلفت القوا من المقبولات والمقبولات لا وجود لها ولا تحقق قبل قواها
 فخلقها شرط وجودها وظهورها منها كما خلق الانك واللك والاك شرط وجوده الك في ظهوره
 فنقول المهيبة شرط وجود الوجود وظهوره وهو صلفت من الوجود في نفسه من حيث هو ولا من حيث كونه
 الفعل القاع المهيبة في القابلية والوجود هو المقبول والوجود بالمعنى الاول على ما صرحنا عليه

هو المادة وهو حصة من جنس كل حصة من جنس المادة الحيوانية التي هي مادة النوع تحق بالان اذا علم
 عليها الفصل الان في اعتر الناطق وهو الصورة النوعية والوجود بالمعنى الثاني هو كون الشيء اثر
 فعل الله وخلق الله ونور الله والمهيبة من الشيء من حيث هو هو وقوله حصر يصير لغاير المعاني المتكثرة التي
 تكون في الوجود القوي الشديد موجبا لنفا ذلك المعاني في حق هذا الوجود الضعيف الى اخر كلامه غلط
 فاحش لان لغاير المعاني المتكثرة التي هي لغاير الاء المتقابلة كالمادة والمفرد والمجرب والمحيث
 ليس منوبيا الى الذات التي هو الوجود القوي الشديد وانما ذلك راجع الى فعله الذي هو الوجود الضعيف
 الغاير للتضاد وليس في الوحدة احقية لغاير ولا تفاير وانما التفاير والتفاير صادر للفعل المتعدد
 المتكثرة المتعاقبة باعتبار علقته وارتباطه بآثاره المتغايرة المتكثرة المتعاقبة وكله بجميع انواعه
 واخراده من الوجود الضعيف الحادث ولم يكن سببا لنفا الموجودات وقائدها ولغايرها و
 كثرتها الا ارادة الفعل المحيّر التي هي فعله لا غير ذلك وانما صح صدور الامور المتعددة الغير
 المتشابهة والوجود والافعال المتعددة الغير المتشابهة من نفسها وصدور المفعولات المتعددة
 الغير المتشابهة من تلك الافعال بقدرة الفعل عز وجل مع عدم التعدد في ذاته ولا في جهته ولا في
 ولا في فعله ولا في نفس الامر ولا في فرضه ولا في تجزئته لان توحده ذاته وبطنه وغناه هو نفس ذاته
 البحت الغير المتشابهة في حال فلا يكون لتوحده وبطنه وغناه صدق بالافضل ففرض استغناء شيء عنه
 او من ركه غيره في الاصلح اليه مناف للوحدة والبطلان والقدر المطلق للوحدة المطلقة ^{منه} _{الشيء}
 احده والقدر المطلق استور من كل شيء في كل شيء اذ ذلك هو الموصوف للماهية بكنهه في كل شيء ^{منه} _{الشيء}
 وهو من انزاع النظم لوني للمادة لا من انزاعه في ذاته ^{منه} _{الشيء}

[illegible]

[illegible]

يظهر من تنوع الالاء في لفظ الفقرة كما ذكر
في كلامه الا انه صم ما ليس له اثر في العبارة والاولا
كان دعا والآخر بعد ان يدرى ان السطر تطلب بها على
وهو عبارة عن الولاية المطلقة الخاصة بالله وقوله
مدرستك تطبلت على الولايات المعهدة للامراء
والاولى وضوا ربهم اجمعين ومن ثمة
العداء الواردة في الصلوة المسموعة المسموعة
الذكورة في مصعب الشح يظهر فيه بعض
عن بعض فيكون بعضها اعم من بعض المصعب لظهور
البعض الآخر فعدت بالامام منه فامم اسرارهم
والعظمى لظن براديه كثر اما تفصيل الفقرة ثلثها
وهو لظن براديه كثر لا على قوله ثم رأي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامة من نور العظمى او طافان